التحليل جغرافي سياسي لمحددات تمكين المرأة في العراق

أ.م. د لطيف كامل كليوي
جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم الجغرافية

م. م زينب علي مظلوم
جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم الجغرافية

A Geographical - Political Analysis of the Determinants of women's empowerment in Iraq

Assist.Prof Dr
Lateef Kamel Kelaiwy
University of
Al- Muthanna /College
of Education for Humanities

Assist. Lecturer
Zainab Ali Mazloum
University of
Al- Muthanna / College
of Education for Humanities

الملخص

يعد تمكين المرأة من الموضوعات الحديثة التي اهتمت بها الجغرافيا السياسية لاسيما بعد تبن الامم المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين لاستراتيجية تمكين المرأة على خلفية التمييز القائم ضدهن على اساس النوع وحرمانهن من تكافؤ الفرص مقارنة بالذكور في ميادين التعلم والعمل فضلا عن رسم سياسة الدولة ، على ان التمكين السياسي للمرأة يرتكز على متغيرين اساسيين :اولهما ازالة المحددات التشريعية والادارية والاجتماعية التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة وثانيهما ايجاد التدابير والاجراءات السياسية التي تدعم مشاركة المرأة وزيادة فاعليتها عبر تطوير قدراتها ، ناهيك عن توظيف تلك القدرات في الاطار المؤسسي للوحدات السياسية ، لذا تحرص الدول بمختلف مستوياتها وتوجهاتها ومنها العراق على ازالة فوارق النوع الاجتماعي وتمكين المرأة من خلال تحقيق التنمية الشاملة عامة والتنمية السياسية خاصة لكونها تحاكي التمكين السياسي ، بيد ان العراق قد تلكا كثيرا في هذا المجال بفعل كثرة التحولات السياسية والحروب التي طالت الدولة فضلا عن التحديات الكبيرة التي واجهت وما زالت تواجه صانع القرار السياسي العراقي بأبعادها المختلفة السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية ، وعليه جاء هذا البحث ليتعرض الى المرتكزات السياسية والقانونية لتمكين المرأة في العراق علاوة على التطرق لمظاهر التمكين السياسي للمرأة فيه فضلا عن عرض ابرز محدداته في الدولة وتقديم الحلول الناجعة لها.

Abstract

Empowering women is one of the modern topics that geopolitics is concerned with, especially after the United Nations adopted in the eighties of the twentieth century the strategy of empowering women against the background of discrimination against them on the basis of gender and depriving them of equal opportunities compared to males in the fields of learning and work as well as drawing state policy, that empowerment The political status of women is based on two main variables: the first is the removal of legislative, administrative, and social determinants that hinder women's political participation, and the second is the creation of political measures and measures that support women's participation and increase their effectiveness by developing their capabilities, nah As for employing those capabilities in the institutional framework of political units, so states at various levels and orientations, including Iraq, are keen to eliminate gender differences and women's empowerment through achieving comprehensive development in general and political development in particular because they mimic political empowerment, however Iraq has said a lot in this field by doing The many political transformations and wars that affected the state, as well as the great challenges that faced and still face the Iraqi political decision-maker with its various political, security, economic and social dimensions.

المقدمة

تعد مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة (السياسية , الاقتصادية , الاجتماعية) ضرورة ملحة , فالمرأة تمثل نصف المجتمع بيولوجيا وسكانيا وتساهم مع الرجل في تحقيق أهداف التنمية بجوانبها المختلفة , لذا فأن العمل على تمكين المرأة يسهم وبشكل فعال في تحسين مستوى الحياة الاسرية مما ينعكس ايجاباً على المجتمع والدولة , على أن تمكين المرأة على المطالبة بحقوقها القانونية على كافة المستويات أمراً يتطلب تنفيذاً فعالاً من قبل صانع القرار في المجتمع , فالنساء والرجال يتمتعون بالمساواة في إمكانية حصولهم على العدالة من حيث المبدأ , ولكن الواقع عكس ذلك فالمرأة دائما ما تواجه العديد من الامور السلبية التي تقف عائقا امام تحقيق ما تصبوا اليه , فالمحاكم لا تطبيق القوانين التي جاءت بها الدساتير والتشريعات الوطنية , فضلا عن عدم معرفة وادراك المرأة بحقوقها , زد على ذلك الاعراف الاجتماعية والعادات والقيود جعلت المرأة تبتعد عن مطالبتها بتلك الحقوق وابعادها عن الحياة السياسية , لا سيّما في الدول النامية عامة ودول الوطن العربي خاصة ومنها العراق الذي كان ومازال يعاني من تدني مستوى تمكين المرأة عامة والتمكين السياسي خاصة الذي ينشده هذا البحث , ويمكن ارجاع ضعف مستوى التمكين السياسي للمرأة في الدولة الى محددات وضواغط سياسية واقتصادية واجتماعية قيدت صانع القرار السياسي فيها وحدّت من توجهاته التنموية ومنها تمكين المرأة.

أولا- أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من كونها ترتكز على دراسة الفاعلية السياسية للنوع الاجتماعي في العراق لا سيّما بعد التحول الكبير الذي طرأ على البنية السياسية في الدولة من جانب , فضلا عن قلة الدراسات الجغرافية السياسية التي تناولت هذا الموضوع من جانب أخر.

أما أهداف الدراسة يمكن اجمالها بالاتي:-

1- الكشف عن ماهية التمكين السياسي للمرأة ومظاهره في العراق.

2- تسليط الضوء على المرتكزات السياسية والقانونية لتمكين المرأة في العراق.

3- عرض المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت الى تدني مستوى التمكين السياسي للمرأة العراقية , فضلا عن طرح الحلول الناجعة لها.

ثانياً- مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في ضوء ذلك على النحو الاتي:

ما محددات التمكين السياسي للمرأة في العراق؟

ولأجل الاحاطة بالموضوع قسمت المشكلة الرئيسة الى مشكلات ثانوية وكالاتي:

1- هل يمتلك العراق مرتكزات سياسية وقانونية تسمح له بتمكين المرأة سياسياً ؟

2- ما الأسباب التي أدت الى تدني مستوى تمكين المرأة سياسياً في العراق ؟

ثالثاً- فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث يمكن طرح فرضية رئيسة للبحث على النحو الاتي :

هناك محددات سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت سلباً على التمكين السياسي للمرأة في العراق.

وتتفرع عنها فرضيتين ثانويتين هما :-

1- يفتقر العراق للمرتكزات السياسية والقانونية البناءة لتمكين المرأة سياسياً بالرغم من التحول السياسي الكبير الذي شهدته الدولة بعد عام 2003.

2- ان عدم نضج العملية السياسية في العراق المقترن بتدهور البنية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة حد من أخذ المرأة لدورها السياسي الذي يتناسب مع حجمها في الدولة.

رابعاً – حدود البحث

تتحدد الدراسة **مكانيا** بدولة العراق التي تقع في جنوب غرب اسيا وتطل على الخليج العربي بساحل طوله (65كم) , يحدها من الشمال تركيا , ومن الشرق تحدها ايران, فيما تحدها من جهة الجنوب الكويت والمملكة العربية السعودية من جهتي الجنوب والجنوب الغربي , اما غرباً فتحدها كل من الاردن وسوريا , **فلكيا** يقع العراق بين دائرتي عرض(6¯ 29° - 27¯ 37°) شمالا وبين خطي طول (39¯ 38° - 36¯ 48°) شرقا وبمساحة بالغة (435052كم2) الخريطة (1).

خامساً – منهج البحث:

أعتمد الباحثان على عدة مناهج في تتبع موضوع البحث , إذ استخدما المنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي للظاهرة , ناهيك عن المنهج التحليلي الذي يعتمد في الدراسات الجغرافية السياسية.

سادساً- هيكلية البحث :

اشتمل البحث على ثلاثة مباحث تناول الاول مفهوم تمكين المرأة ومرتكزاته السياسية والقانونية في العراق , بينما يتمحور المبحث الثاني حول مظاهر التمكين السياسي للمرأة في العراق , وتطرق المبحث الثالث الى محددات تمكين المرأة في العراق ويختم بقائمة للنتائج والتوصيات.

خريطة (1) الموقع الفلكي للعراق

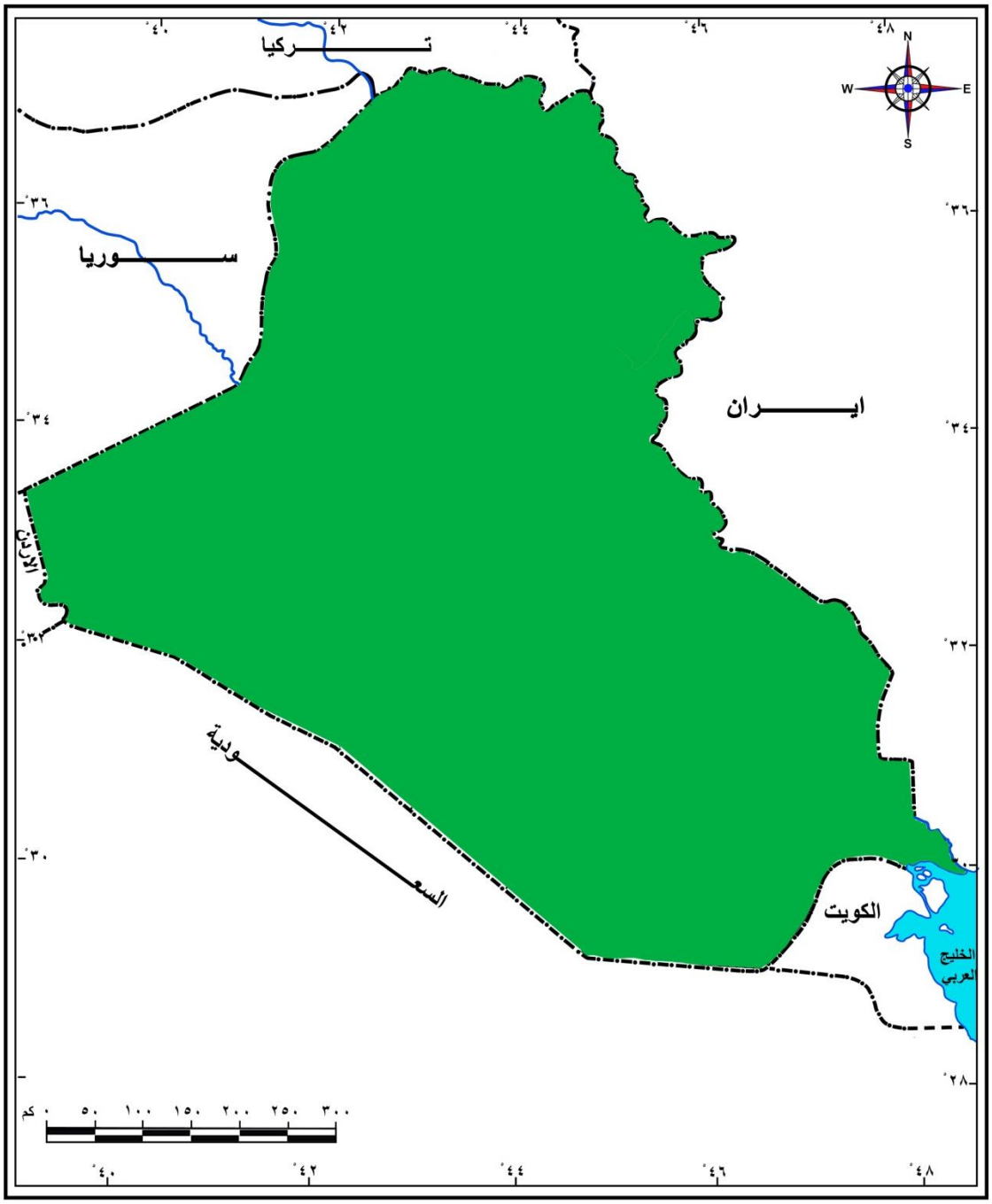

المصدر: ابراهيم حلمي الغوري، اطلس العراق والوطن العربي والعالم، (د. ط)، دار الشروق العربي، بيروت، ص 13.

المبحث الاول

مفهوم تمكين المرأة ومرتكزاته السياسية والقانونية في العراق

أولاً:- مفهوم تمكين المرأة

1-مفهوم تمكين المرأة لغة واصطلاحاً:

أ- مفهوم التمكين لغة :

التمكين لغة مأخوذ من مصدره تمكن (مكن) فيقال أن فلاناً تمكن عند الناس أي علا شأنه , وتمكن من الشيء اي قدر عليه أو ظفر به , ويقال أن التمكين يعني القدرة والاستطاعة والنصرة والشدة[1]. كما ذكر في قوله تعالى (إنا مكنا له في الارض)[2].

ب-مفهوم تمكين المرأة اصطلاحاً

يعرف التمكين بأنه عملية دعم وزيادة قدرة الأفراد والجماعات على الاختيار وتحويل هذه الاختيارات الى أفعال ونواتج , وترتبط بالمفهوم فكرة تراكم الأصول الفردية والجماعية ورفع كفاءة الإطار التنظيمي والمؤسسي الحاكم لهذه الأصول[3].ويعرف كذلك حسب صندوق الامم المتحدة الانمائي بأن التمكين هو العمل الجماعي في الجماعات المقهورة او المضطهدة لتخطي او مواجهة او التغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم او تسلبهم حقوقهم[4]. فيما تعرفه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بأن التمكين يقصد به تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها على علاقات القوة في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل[5]. ومن الناحية الاجرائية يتم تعريف التمكين بأنه عملية توفير كافة الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن الافراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد وحدت اهدافها في القضاء على كل أنواع تبعية المرأة[6].ويقصد به كذلك بأنه حرية الادارة والثقة بالنفس مما يتيح للمرأة أن تقوم بدورها الاجتماعي وممارسة حقوقها كاملة والقيام بمسؤولياتها , فضلا عن إزالة العقبات القائمة أمام تغيير الصورة النمطية السلبية للمرأة ودمجها في عملية التنمية والارتقاء بها لتحقيق المشاركة الكاملة في العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية[7]. كما يعرف التمكين بأنه قدرة الفرد او مجموعة من الافراد على اتخاذ الخيارات والقرارات الفعالة وتحويلها الى نتائج واجراءات فعالة وعلمية[8].

وعليه يمكن القول ان تمكين المرأة يقصد به إعطاء المرأة حق السيطرة والتحكم في حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية , بمعنى امتلاكها للقوة التي تجعلها عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى المجالات

وقدرتها على إحداث تغيير في الاخر الذي قد يكون فرداً او جماعة أو مجتمعاً بأكمله[9].. ووضعت الامم المتحدة عدد من المؤشرات الكمية والقابلة للقياس حتى نتمكن من قياس مدى تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة ومن أبرزها[10]:-

(1)مشاركة النساء في المواقع القيادية.

(2)مشاركة النساء في اللجان والمواقع العامة.

(3)إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية امام النساء.

(4)مشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرارات.

(5)اكتساب النساء مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن.

علاوة على ذلك مساعدتها على التطور وزرع الثقة بالنفس والتخلص من معوقات الانجاز ومشاركتها الفاعلة في المسؤوليات كافة على ان تحقيق ذلك يستلزم توفير بعض الامور اهمها[11] الاتي :-

(1)المساواة التامة في فرص اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها بين الرجال والنساء .

(2)ضمان حقوق المواطنة لجميع النساء وعلى قدم المساواة مع الرجال.

(3)الاقرار بوجود الاختلاف بين الجنسين واحترام هذا الاختلاف.

بناء على ما سبق يعرف الباحثان التمكين السياسي للمرأة بأنه رفع قدرة المرأة وإكسابها المهارات المناسبة للمشاركة السياسية واتخاذ القرارات بجودة .

2-مراحل تطور مفهوم تمكين المرأة

يرتبط تاريخ المفهوم بتاريخ حركات التحرر الوطني وحركة الحقوق المدنية الامريكية وكذلك بإرث التربوي البرازيلي الذي يسعى الى تمكين الفقراء والمهمشين عبر اتاحة الفرصة لهم في التعلم وكسب المعرفة لكي يكونوا قادرين على احداث التغيير المنشود بأوضاعهم ,على ان احداث التغير لا يتم بمجهودات الافراد والجماعات فقط بل يتطلب أن ترعى الدولة عملية التغيير عبر القوانين والتشريعات المناسبة لذلك الغرض لا سيّما التشريعات الخاصة بتمكين المرأة سياسياً , خاصة إذا ما علمنا أن المرأة قد حرمت من ممارسة دورها السياسي , فضلا عن حقها في الحصول على الوظيفة الملائمة التي تحقق لها الاستقلال الاقتصادي الامر الذي دفعها الى المطالبة بتمكينها بصورة عامة والتمكين السياسي بصورة خاصة على المستوى المحلي والدولي لا سيّما في ستينيات القرن العشرين ، وعليه منذ ذلك الوقت استخدم هذا المفهوم بعدة معاني على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي , فضلا عن

التنمية , فيرى يونغ ان مصطلح التمكين ظهر مع نهاية سنوات العقد الثالث للأمم المتحدة للتطوير واستخدام في حقل الدراسات المتعلقة بالخدمة الانسانية الذي ارتبط بحقول المعرفة , أما لورد فيرى بأن التمكين حالة فريدة يتباين الافراد في إدراك معانيها ويستدعي المشاركة والتزويد بالمعرفة والدعم وان التمكين حالة فريدة ، فيما امتد مفهوم التمكين السياسي كمصطلح للتعبير عن عملية سياسية لمنح المجموعة المهمشة حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية[12]. ثم ظهر وبقوة في إعلان مؤتمر الامم المتحدة في المكسيك عام 1975م الذي اشترطت فيه الوكالات الدولية المانحة بتطبيق برامج مخصصة للنساء تركز على دور النساء الانتاجي , وبعدها ظهر مؤتمر نيروبي عام 1985 الذي يعزز من الاهتمام بالدور الاقتصادي للمرأة , ثم مؤتمر جوهانسبرج للتنمية المستدامة عام 1992 , اضف الى مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في 1994م , ومؤتمر فينا الذي يتناول حقوق المرأة خلال نفس العام[13]. ثم في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995م حيث دعا المؤتمر إلى إزالة العقبات التي تعطل تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي وذلك لتتمكن من ممارسة دورها الاقتصادي وتتفاعل مع السياسات الاقتصادية، وبعدها أصبح المصطلح في الأُفق واستخدمته المؤسسات الدولية والبنك الدولي في لغتهم وخطاباتهم، وتعالت الأصوات المطالبةً بـ(تمكين المرأة) في مناحي الحياة للنهوض بالمجتمع وتنميته[14]. فضلا عن تقرير التنمية الانسانية العربية الاول في 2002 وقد أصاب في ملاحظته حول مفهوم تمكين المرأة إذ أقترح باستخدام مصطلح النهوض بالمرأة لأنه يرى بأنه يحمل معنى الفعل المناضل للمرأة من اجل تناول حقوقها والقيام بنهضتها من خلال بناء قدرات النساء وتوظيفها بفعالية في سياق مجتمعي تنعدم فيه حقوق المرأة , لذلك تناولت العيديد من المؤتمرات والدعوات لتمكين المرأة وجعلها اداة اساسية في التغيير على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية , وعليه فأن المرأة في المجتمعات المتقدمة استطاعت ان تخطو خطوات واسعة في الحصول على المكتسبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية , فيما ان المرأة في البدان النامية لا تزال يخيم عليها شبح التمييز والضعف والفقر فضلا عن تعرضهم للعنف البدني والجنسي , وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهود لإزالة كافة العقبات التي تحول دون تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في مختلف المجالات لضمان تحقيق التنمية الشاملة وتحقيق الاستغلال الافضل للموارد[15].

3-اهداف التمكين: -

يهدف التمكين بصفة عامة إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته ، وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الأفراد[16]. وتتمثل تلك الاهداف بما يلي[17]:-

أ- يساعد الناس في السيطرة على شؤون حياتهم.

ب- يسهم التمكين في زيادة الثقة والاستقلالية لدى الافراد .

ت-مساعدة الافراد على رؤية أنفسهم وإيجاد حلول ذاتية لمشاكلهم.

ث-اكساب الفرد المهارات اللازمة للمشاركة السياسية الفاعلة .

ج- اعتماد مبدا تكافؤ الفرص بين الافراد وشحذ هممهم من اجل اخذ دورهم الطبيعي في المجتمع .

ح- جعل الأفراد يستخدمون قدراتهم المكثفة للعمل مع الآخرين من اجل احداث التغيير .

خ- خلق سياق تنموي موات للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطوير المعرفي.

صفوة القول إن التمكين يساعد الفرد على تحقيق حاجاته الاساسية وتعزيز قدرته في المجتمع عامة فضلا عن اكسابه القوة المؤثرة التي تمكنه من المشاركة في كافة الفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية واتخاذ القرارات التي تلائم تلك الفعاليات بكفاءة عالية .

4-مجالات تمكين المرأة :

أ- **التمكين السياسي :-**

هو أحد أبعاد عملية تمكين المرأة ، ويقصد به نوع من الدعم الخارجي الذي تقدمه الدولة الحديثة للنساء، ويتخذ شكل سياسات عامة وإجراءات هادفة الى إشراك النساء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل دفعهن نحو تجاوز وضعية الاستضعاف والتهميش التي توارثتها منذ قرون متوالية[18]. ويعني كذلك هو جعل المرأة ممتلكة القوة والامكانات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير , وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع بتعزيز قدرتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفاعلة في نشاط المنظمات السياسية والشعبية الاخرى والنقابات المهنية ومكاتبها الادارية وإيصالها الى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع والبرلمان ,

فضلا عن تعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الاخرين افراداً او جماعات او مجتمعاً بأكمله [19]. ويقصد به ايضا تفادي استمرارية التناقض بين الرجال والنساء اي بمعنى اهمية اشراك المرأة في بعض القوانين والبرامج التي ابرزها الحق في المشاركة السياسية والتصويت , والانتخاب في قوانين الانتخابات , فضلا عن تعينها في الحكومة في مناصب صنع القرار والادارات التنفيذية والجيش والشرطة والادعاء العام والقضاء[20]. وقد أعتمد برنامج الامم المتحدة الانمائي مقياساً لتمكين المرأة ويقيس مشاركة المرأة في السياسية اعتماداً على حصة النساء في مقاعد البرلمان , وان التمكين يعزز مشاركة المرأة في الحياة السياسية جنبا الى جنب مع دعم برامج الديمقراطية والحكم الرشيد مع التركيز على تطوير المجتمع المدني وهذا يشمل تعزيز دور المرأة في الحكومة والسياسية الحزبية الوطنية والمحلية , فضلا عن دعم مشاركة المرأة في المنظمات غير الحكومية[21]. وهناك مجموعة من الاليات او الوسائل التي تساعد على تمكين المرأة سياسياً منها[22]:-

(1) إصلاح الاحزاب السياسية الذي يتمثل بزيادة الحصة النسائية (الكوتا النسائية) وغيرها من الاجراءات .

(2) التدريب لتطوير وتنمية مهارات النساء مع الاهتمام ومراعاة الفوارق بين الجنسين.

(3) العمل مع المرأة في الاحزاب السياسية.

(4) تطوير المنظمات السياسية النسائية.

ب-التمكين الاقتصادي:-

يركز مظهر التمكين الاقتصادي للمرأة على أهمية تسهيل حصولها على فرصة عمل في المجتمع بما يسمح لها من الحصول على دخل ملائم يكفي لإشباع حاجاتها الاساسية وهذا يتطلب في بادئ الامر إزالة كافة اشكال التميز ضد المرأة والمسؤولة عن استمر تقسيم اسواق العمل بين الجنسين وهذا يتم عن طريق ايجاد سياسات تهدف الى إزالة القيود الهيكلية المفروضة على قدرة المرأة على الافادة من فرص اوسع في السوق خاصة افتقارها الى التعليم والمهارات اللازمة , كذلك يتطلب تحسين معايير العمل الاساسية (التي تشمل منع كافة اشكال التميز من خلال مبدأ الاجر المساوئ مقابل العمل المساوئ في القيمة) مع ايجاد ظروف عمل تتضمن حق جميع العاملين في الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية , كذلك من الضرورة مراجعة الاساسيات التشريعية والقانونية والممارسات الادارية بهدف ضمان الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة داخل المجتمع وفي مجال العمل , كما

يتضمن التمكين الاقتصادي للمرأة مراجعة سياسات الاقراض والتمويل وتقديم القروض متناهية الصغر[23].

كما يعد شرطاً اساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والنمو لصالح الفقراء وتحقيق الاهداف الانمائية الالفية فالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من العوامل المحفزة لمضاعفة جهود التنمية , فالاستثمار في المساواة بين الجنسين يحقق عوائد اعلى من جميع عوائد استثمارات التنمية[24]. وعليه فالتمكين الاقتصادي هو قدرة الرجال والنساء على المشاركة والمساهمة في تحقيق النمو والاستفادة منه واحترام كرامتهم وتمكنهم من التفاوض على التوزيع الاكثر عدلاً لمنافع النمو , بمعنى أنه يزيد من فرص حصول المرأة على الموارد الاقتصادية والفرص بما في ذلك الخدمات المالية والوظائف والممتلكات والاصول الانتاجية الاخرى وتنمية المهارات , فضلا عن أن مشاركة الاقتصادية للمرأة وتمكينها تعد عنصراً اساسياً لتعزيز حقوقها وتمكنها من السيطرة على حياتهم وممارسة نفوذهم في المجتمع وفي بناء مجتمعات عادلة ومنصفة , ولكن غالبا ما تواجه النساء ظاهرة التمييز واستبعاد واستمرار عدم المساواة بين الجنسين الذي يرجع الى عوامل اجتماعية متمثلة بالعرق والطائفية[25].

ويوفر التمكين الاقتصادي للمرأة العديد من الفرص من أهمها هي الفرص الاقتصادية (التي تشمل توسيع فرص العمل وزيادة الأعمال ، وتشجيع العمل اللائق والمنتج ، وتحسين فرص الحصول على التمويل) وهناك فرص تتعلق بالوضع القانوني والحقوق القانونية (مثل تحسين ممتلكات المرأة والميراث وحقوق الأرض) زد عل فرص التعبير عن الصوت والاندماج والمشاركة في صنع القرارات الاقتصادية (مثل تطوير آليات لتعزيز مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار)[26].

ت-التمكين الاجتماعي:-

يعد مظهراً مهماً من مظاهر تمكين المرأة وتحقيقه ينعكس ايجابيا على مكانة المرأة في مجتمعها , إذ أن الزيادة المتحققة على قوة المرأة وأدوارها الاجتماعية التي تتمتع بها ضمن إطار العائلة والمجتمع تساهم في تحسين مكانتها الاجتماعية ضمن نطاق المجتمع[27]. وهذا المظهر بدوره يركز على مجموعة عوامل أهمها[28]:-

(1) زيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية محلياً وعربياً مع التأكيد على دورها المهم في تكوين القيم الايجابية سواء في الاسرة او المجتمع.

(2) إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والعربية من أجل التنسيق فيما بينهما.

(3)رفع مستوى الوعي لدى المرأة من اجل القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة والعمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على احداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي.

ث-التمكين الصحي للمرأة:

يرتبط مصطلح تمكين المرأة صحياً بالفروقات المهمة بين الرجل والمرأة وفي امكانية وصولهم الى التغذية الجيدة والرعاية الصحية الانجابية والى ما يتعلق بسلامتهم والكرامة البشرية , اما اولويات العمل للاستثمار في صحة المرأة فشملت الحد من وفيات الامهات وزيادة سلامة المرأة , كذلك تعزيز الصحة الانجابية والجنسية , والعمل على ادخال سياسات صديقة للمرأة للتعويض عن الخدمات , فضلا عن تشجيع انماط الحياة الصحية والحد من العنف ضد المرأة , زد على تحسن وضع المرأة العاملة في الرعاية الصحية[29].

ثانياً:- المرتكزات السياسية والقانونية لتمكين المرأة في العراق

1- المرتكزات السياسية لتمكين المرأة في العراق:

لقد اعتمدت الحكومة العراقية بعد عام 2003 سياسة تطوير وزيادة بناء قدرات العاملين فيها من كلا الجنسين وحرصت على التوازن الجندري في هذا الشأن , إذ عملت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على مواصلة تدريب وزيادة خبرات العاملين وفتحت الدورات الخاصة للنساء العاملات لتدريبهن في المجالات التقنية وتطوير مهاراتهن التعليمية والمهنية فضلا عن مراقبة مدى ملائمة وضع المرأة العاملة مع التشريعات الوطنية[30]. علاوة على تفعيل عدة مسارات من اجل زيادة فاعلية المرأة في الدولة ابرزها الاتي[31]: -

أ- توسيع نشاط منظمات المجتمع المدني:

عقدت العديد من المؤتمرات وحملات التوعية الخاصة بشؤون المرأة بعد عام 2003 هدفها الرئيس تحسين مستوى مشاركة المرأة واخذ دورها الحقيقي الذي يتناسب وطاقاتها الكامنة على المستويات كافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ناهيك عن تحقيق المساواة المرهونة بمدى مشاركتها الفاعلة في دوائر صنع القرار في الدولة وازالة كافة اشكال التمييز العامة ضدها , ولأجل تحقيق هذا الهدف فتح المجال امام المرأة لتشكيل منظمات نسوية تدافع عن حقوقهن المسلوبة في الدولة ، علما ان عدد منظمات المجتمع المدني النسوية في العراق قد بلغ

(191) وبنسبة (6 %) من اجمالي عددها البالغ (3094) في عام 2018 وهي نسبة متدنية جدا ولا تتناسب مع حجم المرأة في المجتمع وطبيعة قضاياها.

ب- **التخطيط الحكومي لتمكين المرأة:** عملت الجهات ذات العلاقة على وضع خطة وطنية للتنمية بعيدة الامد للمدة من(2010 – 2014) وضع التعليم كأحد اهم اولوياتها ولاسيما تعليم الاناث .

ت-**الحد من سياسة تهميش المرأة** : ان مواجهة ثقافة الهيمنة والتهميش بات من متبنيات العمل السياسي بعد عام 2003 علاوة على منح المرأة الفرصة المناسبة لممارسة دورها السياسي والاجتماعي والحد من العنف الذي تواجهه بكل أشكاله وتعديل القوانين التي تكرس التمييز ضدها.

ث-**إطلاق الحرية للرأي العام** : من اجل تشجيع النقاش والحوار البناء تم منح المرأة حرية التعبير ونشر الحملات الإعلامية للتوعية وتغيير صورة المرأة في الراسخة في الذهن الذكوري العراقي .

ج- **تحسين بيئة العمل القائم** : ركزت الجهود الرسمية على تحسين بيئة العمل عبر خلق بيئة عمل جديدة واعادة النظر في تقسيم العمل القائم على التقليل من دور المرأة وحصر نشاطها في القطاعات الانتاجية الضعيفة .

ح- **التأكيد على التعليم الإلزامي** : لكونه سيوفر الفرصة المناسبة لتحقيق مستوى التحاق أكبر بالتعليم مما ينعكس ايجابا على المرأة اذ ان التحاقها بالتعليم سيعزز من امكاناتها ويجعلها قادرة على المنافسة في ميادين العمل المختلفة في الدولة .

خ- **اصلاح نظام التعليم:** اعطت الجهات ذات العلاقة الضوء للمؤسسات التعليمية لإصلاح النظام التعليمي وتعديل المناهج بما يخدم العملية التعليمية فضلا عن تغيير نظرة المجتمع إلى التمييز ضد المرأة والشعور بالمسؤولية تجاهها.

2- المرتكزات القانونية لتمكين المرأة في العراق

أ- الدستور العراقي:

نص الدستور العراقي الدائم لعام 2005 على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة إذ اشارت المادة (14) على أن (**العراقيون متساوون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي)** وهذا يعني

أن المشروع الدستوري العراقي قد أخضع جميع العراقيين سواء رجال ام نساء الى مبدأ المساواة امام القانون فضلا عن مساواتهم بالتمتع بالحقوق والواجبات والحريات فلا يصح ان يكون للجنس او العرق او القومية او اي عامل اخر اثر في منعهم من التمتع بتلك الحقوق , وأن تأكيد مبدأ المساواة التامة التي يقر بها الدستور تهدف الى ابعاد جميع الوظائف العامة وموظفيها من المؤشرات السياسية التي تنجر وراء رغبة الاحزاب الحاكمة ولأجل زيادة التأكيد على ما جاء به الدستور تقر المادة (16) من الدستور الدائم على (**مبدأ تكافؤ الفرص وأنه حق مكفول لجميع العراقيين , وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك)** إذ تؤكد هذه المادة على مبدأ تكافؤ الفرص باعتباره حق مكفول للجميع حيث تقتضي هذه المادة على تكافأ الفرص امام جميع العراقيين للمنافسة في تولي الوظائف العامة وأن مبدأ المساواة في ذلك يجب احترامه وتطبيقه سواء في سن التشريع من قبل مجلس النواب العراقي او من قبل السلطات التنفيذية , كما نصت المادة (20) منه **(للمواطنين رجالا ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح)** وهذه المادة تؤكد على حصول المرأة العراقية على الكوتا في الانتخابات والترشيح والتصويت مقارنة مع الرجل , وفيما جاءت في المادة التاسعة والاربعين الفقرة(رابعاً) من الدستور الدائم حق المرأة في التمثيل السياسي وهذا وفق ما نصت عليه المادة(**يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب)**[32]. وتؤكد هذه المادة على مشاركة المرأة في التمثيل السياسي واتخاذ القرار التي يعد أمراً بالغ الاهمية من اجل اعطاء الاولوية لقضايا واحتياجات المرأة في جداول اعمال السياسات المحلية وتوطينها اهداف التنمية.

ب-التشريعات الوطنية:

(1)قانون انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2013 :

نصت المادة الرابعة منه على (ان الانتخاب يعد حق لكل عراقي ممن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق دون تمييز بسبب الجنس أو العراق أو القومية او الاصل وغيرها) , علاوة على ذلك تضمنت المادة (13) من هذا القانون (أولاً) (يجب أن لا يقل عدد النساء المرشحات عن 25% في القائمة وأن لا تقل نسبة تمثيل النساء في المجلس عن 25%), فيما تحتوي الفقرة ثانيا منها بأنه (يشترط عند تقديم القائمة أن يراعي تسلسل النساء

بنسبة امرأة بعد كل ثلاثة رجال) , كما تأكد المادة(15) منه الفقرة (أولا) إذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط أن تحل محلها امرأة إلا إذ كان ذلك مؤثراً على نسبة تمثيل النساء[33]. وهذا يدل على أن نسبة التمثيل المذكور هي 25% تمثل الحد الادنى وبالإمكان ان تكون مشاركة المرأة بنسبة أكثر لان القانون حدد الحدود الادنى للتمثيل ولم يذكر الحد الاعلى.

(2)الأنظمة واللوائح :

يقصد بها الانظمة الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وذلك بموجب المادة (29) من قانون الانتخابات التي أعطت المفوضية صلاحية إصدار الانظمة لوضع قانون الانتخاب موضع التنفيذ فأصدرت بناء على ذلك العديد من الأنظمة بلغت حوالي عشرين نظاما التي عالجت بعضها مسألة تمكين المرأة في العراق حيث نص نظام رقم (9) لعام 2005 الخاص بتصديق المرشحين في القسم الرابع منه (يشترط في قوائم المرشحين في أية قائمة يجب أن يكون اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ثلاثة مرشحين في القائمة واسم امرأتين على الاقل ضمن أسماء أول ستة مرشحين على القائمة وهكذا الى نهاية القائمة)[34]. وفقاً لقانون تلك المادة فأنه لا يعد تشكيل مجلس النواب من قبل الجمعية الوطنية دستورياً وقانونياً ما لم يتم تمثيل المرأة فيه بحد أدنى لا يقل عن الربع (25%) دون تحديد الحد الاعلى وهذا يعني أن نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب قد يصل الى الثلثين او اكثر ولا يمكن ان تقل عن الربع بحيث تمثل نسبة الربع قيد لا يمكن مخالفته.

(3)قانون الانتخابات المحلية رقم36 لعام 2008 المعدل:

تؤكد المادة الرابعة من القانون على أن الانتخاب حق لكل عراقي وعراقية ممن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق دون تمييز بسبب الجنس أو العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي , ويمارس كل ناخب حقه في التصويت للانتخاب بصورة حرة ومباشرة وسرية وفردية ولا يجوز التصويت بالوكالة , كما يتم توزع المقاعد على مرشحي القائمة المفتوحة ويعاد ترتيب تسلسل المرشحين استناداً الى عدد الاصوات التي يحصل عليها المرشح ويكون الفائز الاول هو من يحصل على أكثر عدد من الاصوات ضمن القائمة المفتوحة وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين على أن تكون امرأة في نهاية كل ثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائزين من الرجال[35]. وهذا يؤكد حق المرأة في الترشيح والتصويت دون تمييز .

ت-الاتفاقيات الدولية:

انضم العراق الى ست من اتفاقيات الامم المتحدة السبع الرئيسة المعنية بحقوق الانسان المدنية والسياسية , والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1971) , واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1970) , واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1986) , فضلا عن انضمامه الى سبعة اتفاقيات اخرى خاصة بمنظمة العمل الدولية المعنية بحقوق الانسان ومنها اتفاقية رقم(98) الخاصة بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية (1962) , والاتفاقية رقم(29) و(105) المعنية بالسخرة والعمل الاجباري (1962 , 1959) على التوالي , والاتفاقيتان (100) و(111) المعنيتان بالقضاء على التمييز في شغل الوظائف (1963 , 1959) على التوالي[36].

نافلة القول أن الدستور العراقي الدائم اشتمل على نصوص صريحة تؤكد على مبدأ المساواة العامة بين المواطنين ، فضلا عن تأكيدها على مبدأ الكفاءة ناهيك عن التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية التي انضم لها العراق بقية تحسين البيئة الاجتماعية والسياسية في الدولة، بيد ان المتتبع للشأن السياسي العراقي يلحظ ان الدولة ما زالت متأخرة في هذا المجال اذا ما قورنت بالدول المتقدمة بالرغم من تجاوزها غالبية الدول العربية في مجال تمكين المرأة اذ ان طموحات المرأة العراقية كبيرة وخاصة في الشأن السياسي اذ تطمح الى مساواتها مع الرجل في قيادة المناصب العليا للدولة.

المبحث الثاني

مظاهر التمكين السياسي للمرأة في العراق

لم يكن للمرأة العراقية دور في رسم السياسات في المجتمع العراقي على مدى التاريخ الا من خلف ستار باستثناء الوزيرتين هما د. نزيهة الدليمي في نهاية خمسينيات القرن المنصرم ود. سعاد خليل إسماعيل في بداية السبعينات القرن نفسه ولم تشكل مساهمة هاتين الوزيرتين الا نسبة ضئيلة امام طغيان الثقافة الذكورية على عالم السياسية منذ قرون مضت , وبالرغم من أن المرأة احرزت تقدما ملموسا على المستوى الاداري في وزارات الدولة وفي التعليم فضلا عن تميزها بالكفاءات في سوق العمل والتجارة والمقاولات الا ان مشاركتها السياسية بقيت دون المستوى المطلوب[37]. الا ان التحول السياسي بعد عام 2003 احدث تغييرا في دور المرأة على المستويات كافة اذ حظيت بفرصة مقبولة الى حد ما في المشاركة ببيئة صنع القرار لاسيما بعد دخولها الى ميدان العمل في مفاصل الدولة الرئيسة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ولأجل الاحاطة بالموضوع سيتم تناوله على النحو الاتي:-

أولاً:- تمكين المرأة في السلطة التشريعية

على الرغم من التحولات السياسي الذي شهدته الدولة الا ان التمثيل النسوي في مجلس النواب العراقي ضل ضعيفا مقارنة بالذكور فقد بلغ عددهن في مجلس النواب خلال الدورة البرلمانية الاولى في 2006 (73) نائبة وبنسبة (27%) من اجمالي عدد النواب البالغ (275) ،انخفضت النسبة الى (25%) من اجمالي عددهم في الدورة البرلمانية الثانية عام 2010 ، ثم ارتفعت قليلا في الدورة التشريعية الثالثة لتكون (26%) ومثلها للدورة التشريعية الرابعة الجدول(1). ويمكن ارجاع ذلك الى طبيعة ثقافة المجتمع العراقي الذكورية فضلا عن النزعة العشائرية والقبلية للمجتمع في الدولة .

الجدول(1)

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان العراقي للمدة(2006-2018)

ت	الدورة التشريعية	العدد الكلي للأعضاء	عدد النائبات	نسبتهن %
	2010-2006	275	73	27
1	**2014-2010**	325	81	25
2	**2018-2014**	328	85	26
3	**2018 -**	329	87	26,4

المصدر: الباحثان بالاعتماد على : مصطفى الناجي ، التمكين السياسي للمرأة مفاهيم ومعوقات ومزايا حالة العراق ،مجلس النواب ، دائرة البحوث ، 2019، ص3

ثانيا:- تمكين المرأة في السلطة التنفيذية:

ثمة تراجع في مستوى التمثيل النسوي داخل السلطة التنفيذية من دورة الى اخرى فلم تحصل النساء على منصب سيادي في رئاسة الوزراء او رئاسة الجمهورية [38]. وقلص تمثيلها على مستوى الوزارات الحكومية من(6) وزيرات في حكومة عام 2004 الى وزارتين في حكومة حيدر العبادي في الدورة التشريعية الثالثة 2014-2018 , ثم قلص الى وزيرة واحدة عقب التعديل الوزاري لحكومة حيدر العبادي ، لتختفي الحصة النسوية تماما في حكومة عادل عبد المهدي لعام 2019 الجدول(2) والشكل (1) بسبب الهيمنة الذكورية والمحاصصة الحزبية المصحوبة بالتمييز ضد المرأة.

الجدول(2)

تمثيل النساء في الوزارات الحكومية العراقية للمدة 2004-2019

ت	الحكومات	سنة	عدد الوزيرات
1	الحكومة المؤقتة برئاسة اياد علاوي	2005-2004	6
2	حكومة ابراهيم الجعفري	2006-2005	5
3	حكومة المالكي الاولى	2010-2006	3
4	حكومة المالكي الثانية	2014-2010	2
5	حكومة حيدر العبادي	2016-2014	2
6	التعديل الوزاري لحكومة حيدر العبادي	2018-2016	1
7	حكومة عادل عبد المهدي	2019	لا توجد

المصدر: الباحثان بالاعتماد على :جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , بيانات غير منشورة لعام 2019.

شكل(1) تمثيل النساء في الوزارات الحكومية للمدة(2004-2019)

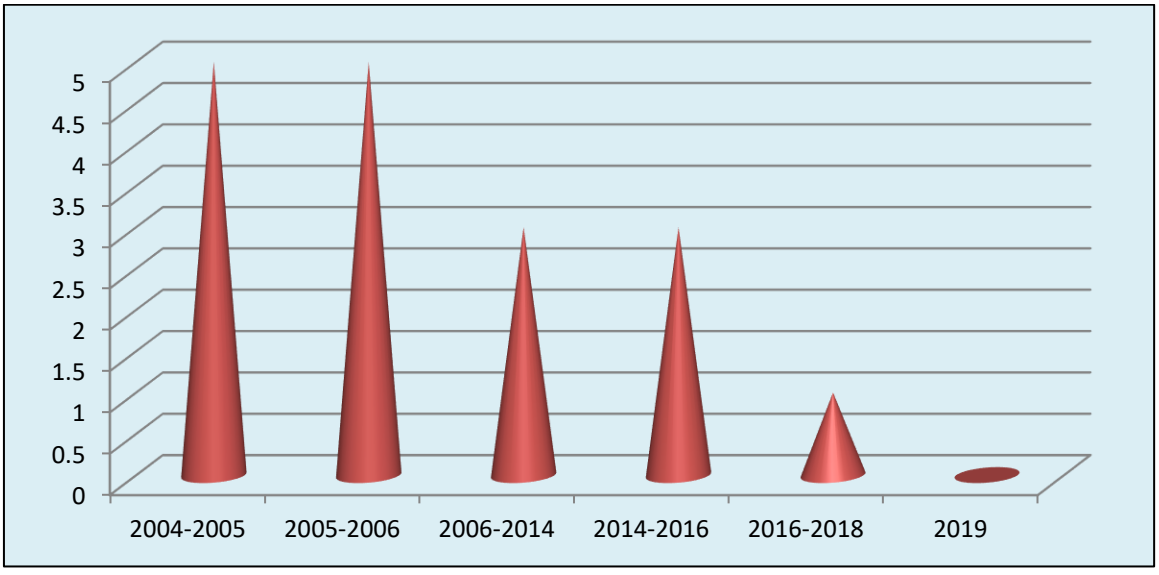

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول(3).

ثالثاً:- تمكين المرأة في السلطة القضائية

يعد عام 1976 بداية دخول المرأة الى المعهد القضائي التي تم تعيين العديد من الخريجات التابعة للمعهد بصفة قضاة ومدعيات , بيد ان النظام البائد خلال المدة (1984-2003) قد منع المرأة من الدخول والالتحاق بسلك القضاء ما عدا اللاتي تم تعيينهن من قبل هذا القرار وعددهن ما بين (9-11) قاضية[39]. وبعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 رفع التمييز ضد المرأة وسمح لها في التدرج القضائي لكن بنسب متدنية ، اذ لم تتجاوز (6%) من مجموع القضاة لعدم وجود تحديد لنسبة لقبول النساء في المعهد القضائي [40]. ففي عام 2017 بلغت نسبة المرأة بصفة قاضي نحو (4%) من مجموع البالغ (1225) قاضي ،فيما بلغت نسبة الرجال (96%) من اجماليهم للسنة نفسها , بينما بلغت نسبتهن (16%) من اجمالي المدعي العام للسنة ذاتها البالغ عددهم (430) مدعي عام الجدول(3) والشكل(2) , وهذا يعكس ضعف مستوى تمثيل المرأة في السلطات القضائية في الدولة، ويمكن ارجاع ذلك الموروث الاجتماعي الذي يرفض فكرة تولي المرأة المناصب العليا وخاصة منصب القضاء.

جدول(3) التركيب النوعي للقضاة و المدعين العامين في العراق لعام 2017

ت	الوظيفة	الرجال	نسبة%	النساء	نسبة %	المجموع
1	القضاة	1178	96	47	4	1225
2	المدعي العام	363	84	67	16	430

المصدر: الباحثان بالاعتماد على: جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , بيانات غير منشورة لعام 2019.

شكل(2) التوزيع النسبي للقضاة والمدعين العامين في العراق لعام 2017

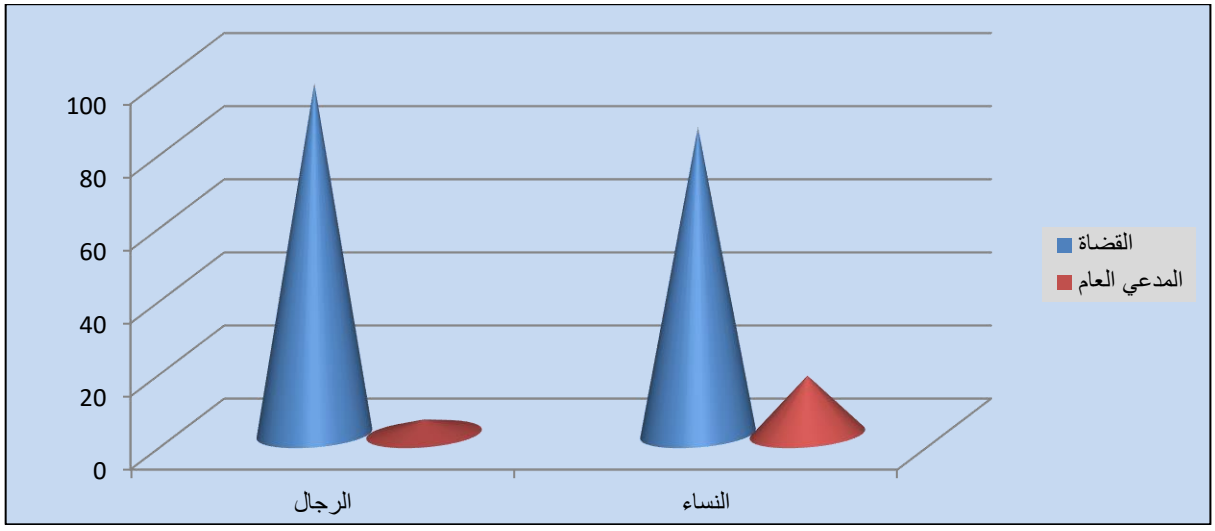

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول(3).

رابعاً:- تمكين المرأة في الوظائف العامة

ثمة تحسن على مستوى تمكين المرأة في الوظائف العامة اذ أرتفع عددهن في مواقع صنع القرار وتنفيذه من (22) امرأة قبل عام 2003 ليصل بعد ذلك العام الى (342) امرأة ما بين مدير عام ومعاون مدير ومستشارة ومفتش عام ووكيل وزير , ثم ارتفع العدد في عام 2007 الى (391) مدير عام ومعاون مدير عام ، ناهيك عن (118) امرأة بدرجة خبير ونحو (31) بدرجة مفتش علاوة على (10) بصفة مستشار و (4)بدرجة وكيل وزير[41]. اما عام 2018 فبلغت عدد النساء بدرجة مدير عام (42) وبنسبة (9%) من مجموع الوظائف العامة التي تبلغ (455) , بينما بلغت نسبة النساء بدرجة معاون مدير عام (86) وبنسبة (13%) من المجموع البالغ (656) للعام نفسه الجدول(4) والشكل(3). وبالرغم من هذا التحسن الا ان النسبة ما زالت دون مستوى طموح المرأة التي تروم الوصول الى تكافؤ الفرص بينها وبين الرجال لما تمتلكه من مؤهلات كافية لتحمل المسؤولية واخذ نصيبها في ادارة الدولة.

جدول(4) التركيب النوعي للوظائف الادارية العليا في العراق لعام 2018

ت	الدرجة الوظيفية	الرجال	نسبة %	النساء	نسبة %	المجموع
1	مدير عام	413	91	42	9	455
2	معاون مدير عام	570	87	86	13	656

المصدر: الباحثان بالاعتماد على :جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , بيانات غير منشورة لعام 2019.

شكل(3)التوزيع النسبي للوظائف العامة في العراق لعام 2018

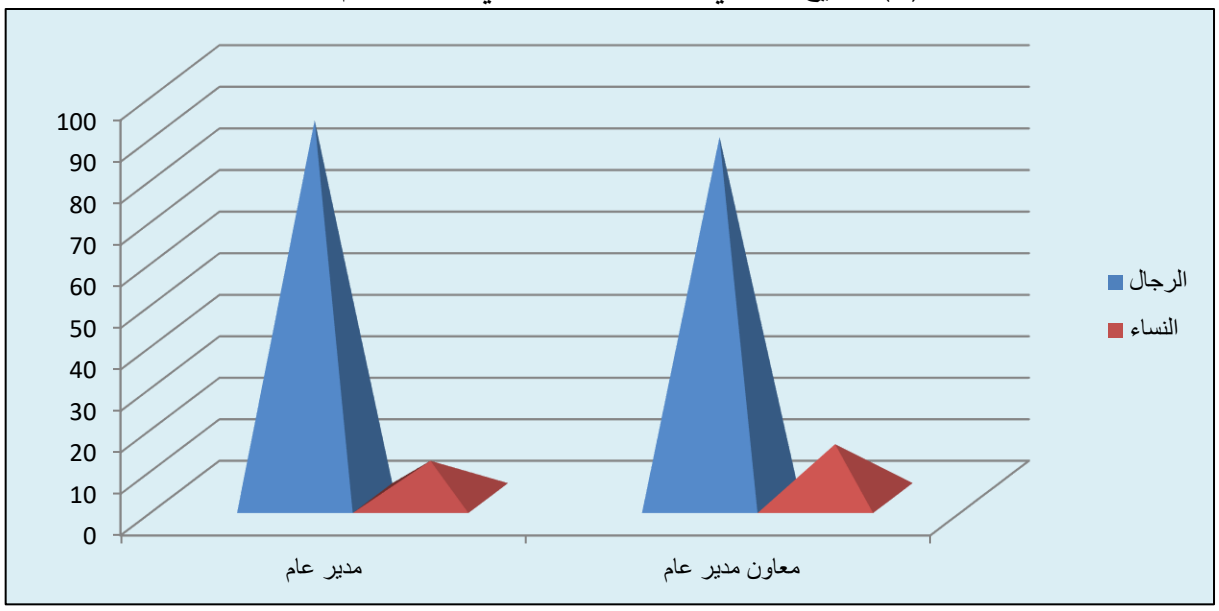

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول(4).

المبحث الثالث

محددات تمكين المرأة في العراق

أولاً:- المحددات السياسية لتمكن المرأة

1- ضعف مشاركة المرأة العراقية في عملية صنع القرار :-

ان عدم وجود تعريف لمشاركة المرأة في عملية صنع القرار وضعف مؤشرات القياس لتلك المشاركة وابعادها في ظل ضعف الحياة السياسية والامنية في الدولة فضلا عن سيادة القبلية والطائفية والعشائرية ادت الى تدني نسب مساهمة المرأة علاوة على العقلية الابوية التي تكرس التقسيم التقليدي لأدوار المرأة في الوقت التي تؤكد الدساتير والتشريعات الوطنية والدولية على الحقوق السياسية للمرأة من التصويت والانتخابات وتولية المناصب العليا وبشكل متساوي مع الرجل الا أن تلك المشاركة لا تزال ضعيفة وشبه معدومة وتتطلب مزيدا من العمل من جانب المرأة والحكومة لاسيما ان الدولة تواجه تحديات جمة اثرت على مجمل الحياة السياسية فيها كالإرهاب وارتفاع معدلات الجريمة فيها وليس ادل على ذلك ما اصاب الدولة من انحدار جيوسياسي عقب سيطرة تنظيم داعش الارهابي على اكثر من ثلث مساحة العراق (الخريطة 2) الامر الذي اتعكس سلبا على مستوى اداء الدولة وعطلت الكثير من مشاريع القوانين وخطط التنمية عامة والتنمية السياسية خاصة , وعليه فأن المرحلة القادمة تتطلب من نساء البرلمان ترتيب خطواتهن معاً ليكن رقماً صعباً في أي مفاوضات وهذا لا يتم الا اذ قاموا بتفعيل كتلة النساء البرلمانية وتقويتها وانتخاب قيادة دورية لها وفرض لها مشاركة في اي استحقاق خاصة في الحقائب الوزارية[42].

2- الثقافة السائدة في المجتمع:-

ان منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم فضلا عن التنشئة الاجتماعية التي يمكن ان تكون معيقاً إذ تؤثر تلك المورثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل الى اخر على تكوين نظرة المجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية[43].

3- عزوف المرأة عن الاحزاب السياسية:-

تعد مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية تحدي اخر التي تشكل نسبة متدنية نتيجة لكون النساء عازفات عن الانتساب الى تلك الاحزاب , كما أن الاحزاب لا تتوجه للنساء[44]. وخاصة أن المجتمع يتكون من احزاب ذات ايديولوجيات تقليدية خاصة بنظراتهم نحو المرأة فتقل نسبة مشاركتها السياسية.

خريطة (2)

الاراضي الخاضعة لسيطرة داعش في العراق للمدة 2014 -2017

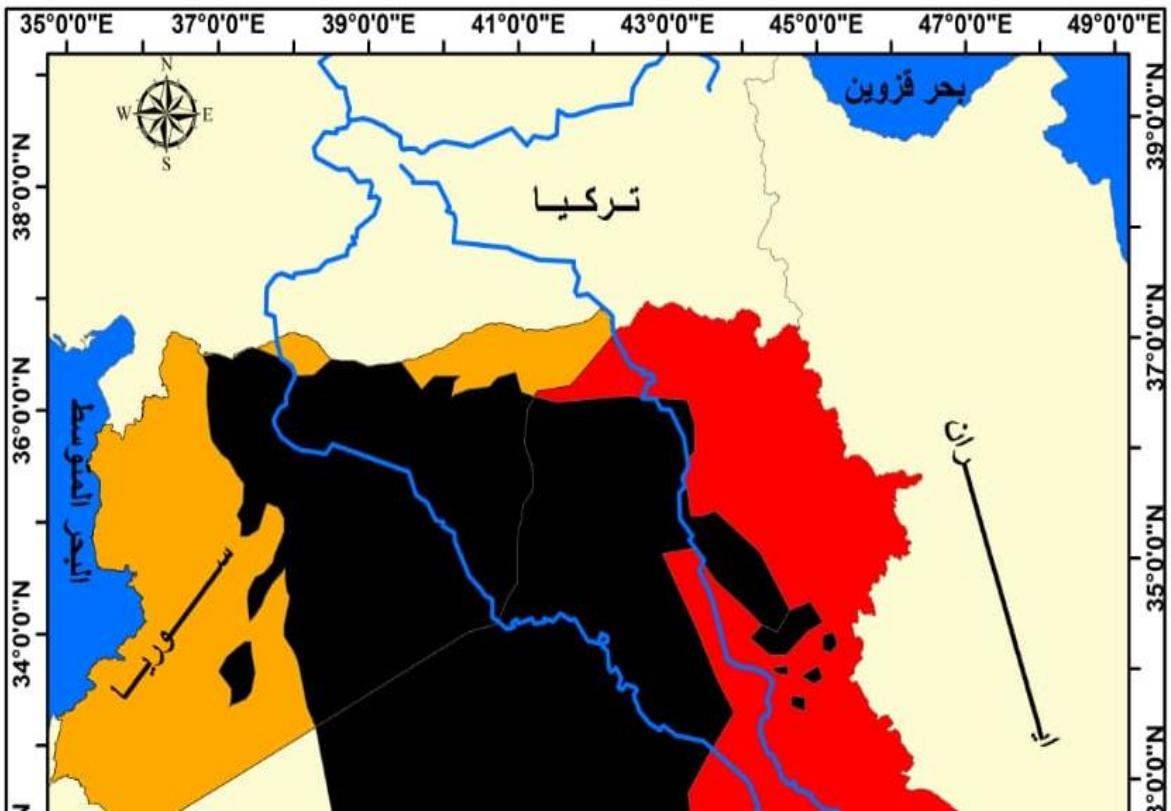

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على الشبكة الدولية للمعلومات والانترنت عن :

www.aljazeera.net

4- نظام الكوتا :-

بالرغم ما يحققه هذا النظام من انجازات في مسألة المشاركة السياسية للمرأة , الا ان البعض يرى ان هذا النظام يمثل خللا جسميا لمبدأ المساواة بين المواطنين كأحد اهم المبادئ الدستورية الى جانب الانطباع الذي يعطيه بأن المرأة لا تستطيع أن تصل الى البرلمان والى مواقع صنع القرار من خلال قدراتها الذاتية وانما يمكنها تحقيق ذلك وفق النصوص الدستورية التي تساعدها من النهوض بدورها السياسي , فضلا عن هيمنة الاحزاب السياسية على مشاركة المرأة ومنحهم الفرصة في ترشيح نساء غير مؤهلات وغير كفؤات في اغلب الاحيان وضعف الخبرة والثقافة التي تملكها في مجال السياسة مما اثر في سلباً على دور المرأة السياسي[45].

5- عوامل قانونية ودستورية:-

لم يضع الدستور قيود قانونية امام مشاركة المرأة سياسياً في الاحزاب او البرلمان وكذلك في الحكومة ومواقع اتخاذ القرار , لكن هناك فجوة بين المواد القانونية المتعلقة بمشاركة المرأة دون تمييزها عن الرجل وبين ممارسة السلطة السياسية التسلطية على المجتمع[46].

6- غياب الخطط النسائية:-

غياب عمل النساء في الدورات البرلمانية السابقة لا بل ان المرأة الان تواجه تحديا في وضع أهدافاً وخطط عمل واضحة تتوجه بها لكل نساء العراق سواء كانت تشريعات او تبنى قضايا خاصة لشرائح محددة من النساء او المجتمع مع مواقف واضحة للنساء من القضايا الكبرى للدولة دون تردد لما يطرحه الاخرون[47].

7- ضعف دور المرأة في الدفاع عن حقوقها السياسية إذ لم تتمكن النساء من اكمال الكتلة النسوية البرلمانية التي بأمكانها أن تطالب باستحقاقات تحسب لنساء العراق , لذا فأن النساء التي شاركن في السلطات التشريعية او التنفيذية لم تتمكن من تغيير الصورة النمطية عن المرأة العاجزة عن اتخاذ القرار وأن يقدمن صورة جديدة للمرأة تعكس تطلعاتها[48].

8- نظام التوافقات السياسية التي ادت الى تراجع نسبة مشاركة المرأة النساء في الحكومات المتتالية بمنصب وزيرة بعد أن حكمت التوافقات والصفقات عملية تشكيل الحكومات وليس نظام المؤسسات إذ لم يكن للمرأة دور في الاجتماعات المغلقة والاساسية للسياسيين بعيداً عن قبة البرلمان[49].

ثانياً:- المحددات الاقتصادية لتمكين المرأة :-

ان التداخل في القوانين والتشريعات العراقية فضلا عن الصراعات السياسية يعد من أبرز التحديات المقيدة لمشاركة المرأة في المجال الاقتصادي, إذ أدت القوانين العراقية والقيم التقليدية إلى فرض حواجز أخرى تعترض طريق مشاركة وتمكينها اقتصاديا في الدولة، بما في ذلك (التقسيم التقليدي للعمل, والتفاوت في صنع القرار, زد على ذلك عدم استقرار الوضع الأمني , وعدم وجود فرص تعليمية , فضلا عن تخلف القطاع الخاص , وعدم القدرة على الوصول إلى الموارد الكافية , الفئات المهمشة أو الفئات الضعيفة من السكان , وأن تلك القوانين العراقية المختلفة تنص على بيئة مختلطة تنظم مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي ناهيك عن ان القوانين العراقية لم تنجح في إيجاد حالة من تكافؤ الفرص والأمن الاقتصادي لكلا الجنسين[50]. اضف الى ذلك وجود عدة محددات اعاقت تمكين المرأة اقتصاديا ابرزها الاتي [51]:-

1- التحديات الثقافة التقليدية لعمل المرأة في ونشاطها الاقتصادي.

2- انخفاض نسب مساهمتها في القطاع الخاص، بسبب القيم والتقاليد التي تحدد أدوارها.

3- الموقف السلبي من تشغيل الإناث في الأنشطة الاقتصادية خارج المنزل، وتهيئتهن بدلا من ذلك لأدوار أسرية تقليدية كالزواج والأمومة.

4- لازالت التصورات التقليدية للأسرة العراقية عن العمل المناسب للأنثى تفضل الوظيفة الحكومية حتى إذا كانت أجور الوظائف الرسمية أقل من القطاع الخاص.

5- تزايد أعداد النساء في سوق العمل الهامشي أو غير النظامي. لقد كانت نشاطاتهن هذه بمثابة طريق وسط ما بين الوظيفة الرسمية وبين العمل في القطاع الخاص.

6- ارتفاع نسب النساء الأميات في الحضر والريف، ولكنها ترتفع بشكل ملحوظ في الريف

7- ضعف وعي المرأة بحقوقها وعجزها عن المطالبة بها حتى حين تكون على وعي بها.

8- انخفاض نسبة التحاق الإناث بالتعليم وبالذات في الأسر الفقيرة، ومن ثم يمكن القول أن الثقافة التقليدية والتعليم المتدني وفقر الأسرة، تتبادل التأثير على الأوضاع المهنية للمرأة.

9- إن عمليات التهجير ألقسري والهجرة، جعلت المرأة أكثر عزلة داخل جدران بيتها، فضلا عن الأعباء التي تتحملها بسبب الظروف الاستثنائية.

10- تعدد المرجعيات التي تتصدى لقضايا المرأة دون الجهة الرسمية نتيجة تهميش دور وزارة المرأة من قبل الجهات الرسمية على المستوى المحلي والدولي

11- ضعف تجاوب السلطة التشريعية مع مشروعات القوانين المقدمة من وزارة المرأة وضعف التزام السلطة القضائية بتطبيق روح القانون في القضايا التي تمس كرامة المرأة وتعزيز دورها الاقتصادي.

12- ضعف استجابة الفئة المستهدفة بسبب المناخ العام غير الواعي والمشجع على انعتاق القضايا الخاصة بالمرأة وحقوقها الإنسانية ومكانتها في التنمية كصانعة لها ومستفيدة منها.

ثالثا:- المحددات الاجتماعية لتمكين المرأة :

حصر المجتمع بنظرته الضيقة وبخلفياته الثقافية والاجتماعية التقليدية والعرفية دور المرأة في البيت وفي بعض الأعمال الفنية، كما أنه لم يضمن لها الحرية الكافية للتخطيط لمستقبلها بشكل حيادي، أو المساحات الكافية للاختيار، ووفق ثقافة المجتمع العربي القائمة على ثقافة العيب والحرام من جهة وعلى اعتبار المرأة أماً وزوجة في المقام الأول، فقد تم تحديد دورها الأهم في أسرتها فقط ، وتقليص دورها في التنمية سواء كانت الاجتماعية أو الإدارية أو الثقافية أو السياسية , وتوجد العديد من المعوقات والصعوبات ذات المضمون الاجتماعي، التي تعرقل انطلاق دور المرأة المساند والمكمل لدور الرجل في مجالات الحياة كافة[52]:-

1- الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والمهاري :

تعد الأمية من أخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية، فالأمية تمثل عائقاً كبيراً أمام التنمية، وتزداد خطورتها عندما تكون بين النساء وهن المربيات الاوائل للأطفال، حيث تزداد الخطورة على مستقبل الأجيال , كما أن ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في العراق يعد معوقاً أساسياً أمام المرأة بسبب الموروث الثقافي الذي يرى عدم ضرورة تعليم الإناث والخوف عليهن وأن المرأة مصيرها للزواج ولا جدوى للتعليم .واتضح أيضاً أن المستوى المهاري للمرأة ضعيف رغم إنها دؤوبة ومدبرة ولكن في حدود وفي إطار شديد التواضع، وذلك لبعدها عن فرص المعرفة والتقنيات التي من شأنها أن تحسن نوعية الحياة وتساعدها على التكيف مع المتغيرات والتطورات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية , وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال محو الامية وتعليم المرأة.

2- القيم والعادات الاجتماعية والنظرة الاجتماعية المتخلفة :

تمثل القيم والعادات المتعلقة بدور المرأة في المجتمع عقبة رئيسية في سبيل تحسين مركز المرأة ومن أمثلة هذه القيم، سيطرة الرجل على المرأة وخضوع المرأة وطاعتها بشكل مطلق للرجل، وتفضيل الذكور على الإناث والزواج المبكر، والاعتقاد أن مكان المرأة هو البيت، وعدم إقرار العادات والتقاليد توظيف المرأة حيث أن توظيف المرأة وفقاً لهذه العادات يحط من قدرها ويقلل من قيمتها كما أنه دليل على الحاجة ، كما أن المجتمع مازال ينظر بعين الشك إلى قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الأمور

الاجتماعية العامة وقد يرجع ذلك إلى الفهم الخاطئ للشريعة الإسلامية ، وأنها تعطي مكانة أعلى للرجال في كافة شئون الحياة وقد أدى ذلك إلى ضعف ثقة المرأة بنفسها وعدم وعيها بحقيقة قدرتها، واستسلامها لهذه العادات , وعليه فأن طبيعة المجتمع الضيق وهيمنة السلطة والقسوة والحاجة وحتى في المجال العمل الدبلوماسي والعمل في العلاقات العامة للوزارات على الرغم من امتلاك المرأة الصفات والمؤهلات التي تتفوق على الرجل ولكن يفضل الرجل على المرأة في العمل وهذا بسبب عادات المجتمع , ولكي يحقق للمرأة دور لا بد من دعم الدولة والتشريعات الدستورية ذلك والتخلص من الموروث العشائري الذي يرهن مسؤولية العمل وأعبائه.

3- عدم المساواة بين الرجل والمرأة :

هناك تفاوتا كبيراً بين الرجل والمرأة ظهر في ارتفاع معدلات الأمية لدي الإناث عن الذكور، وزيادة معدلات تسربهن من التعليم، وانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، وانخفاض نصيبها من الموارد الاقتصادية، وأيضاً نصيبها في المشاركة الشعبية على كافة المستويات مازال منخفضاً، هذا فضلاً عن أن القيم الاجتماعية السائدة والممارسات المبنية عليها مازالت غير مواتية للحقوق الإنسانية الأمر الذي يقف حائلاً دون تحقيق التمكين المنوط للمرأة في المجتمع.

4- **محور القيم والاعراف الاجتماعية السائدة** التي تمتاز البعض منها بالقسوة على المرأة وبالتالي تضعف روح المبادرة وتقييم حواجز نفسية عالية تحول دون التطور وتبطئ عجلة التغيير والقسم الاعظم من تلك القيم والاعراف بمنزلة الكابح الذي يلجم شخصية المرأة وحريتها ودورها.

5- الثقافة السائدة:

يتمثل دور الثقافة السائدة في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات المشتركة لمجموعة من الناس التي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم , فالثقافات المختلفة تتفاوت في تحديدها للأدوار التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب جنسه.

6- التنشئة الاجتماعية:

التي تتمثل بالمورثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل الى اخر عن طريق التنشئة الاجتماعية على تكوين النظرة للمجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية.

النتائج :

1- تدني مستوى تمكين المرأة سياسيا في العراق اذ يلحظ انخفاض التمثيل النسوي في مفاصل الدولة الرئيسة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وهذا ناتج عن التمييز السياسي الذي تتعرض له المرأة من قبل قادة الكتل السياسية في الدولة ، فضلا عن طبيعة المجتمع العراقي الذكورية.

2- يمتلك العراق مرتكزات سياسية وقانونية مناسبة لتمكين المرأة ، بيد ان النخب السياسية المتصدية لإدارة الدولة لا تعبا بتلك التشريعات لكونها منغمسة في المحاصصة السياسية (الذكورية) المقيتة .

3- ضعف الدور الرقابي وغياب التطبيق الفعلي للقوانين والتشريعات الخاصة بتمكين المرأة علاوة على عدم قدرة المرأة على تحريك الراي العام العراقي ازاء قضاياها الخاصة .

4- ان ضعف مشاركة المرأة في عملية صنع القرار أدى الى عدم تمكنها من أخذ دورها في عملية صنع القرار وتوجيه بوصلته تجاه قضايا المرأة المختلفة.

5- ثمة تأثير سلبي للعامل البيئي والتعليمي والثقافي على تمكين المرأة في العراق لكونها اسهمت في ضعف وعي المرأة بحقوقها وعدم مطالبتها بتلك الحقوق وبالتالي وهن دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

التوصيات

1- تفعيل القوانين والتشريعات الوطنية التي تعطي دوراً مهما للمرأة وتشجيع مكانتها في المجتمع من أجل حصولها على فرصة مشاركة المرأة الرجل في أداء الواجبات والحقوق.

2- اتخاذ بعض الاجراءات والأساليب التي تشجع على تولي المرأة الوظائف الادارية العليا والخروج من دورها التقليدي فضلا عن دخولها في مجالات العمل كافة ودمجها بسوق العمل.

3- وضع برامج تدريبية خاصة تشجع على دور المرأة وكسب الثقة لديها وتمكينها من المشاركة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4- زيادة نسبة تمثيل النساء في الوزارات العامة وليس اقتصار دورها على الوزارات الخدمية وإتاحة الفرصة لها في رئاسة الوزراء والوزراء التنفيذين.

5- تفعيل واتخاذ بعض الاجراءات المناسبة لتصحيح الواقع الثقافي والاجتماعي تجاه المرأة ودورها في المجتمع.

الهوامش

(1) المعجم الوسيط , مجمع اللغة العربية , ط3 , الجزء الثاني , مطابع الاوفست للنشر والتوزيع , ص917.

(2) القرآن الكريم , سورة الكهف , الاية84.

(3) باسم كريم سويدان , تمكين المرأة سياسيا في الديمقراطيات الناشئة (المرأة العراقية أنموذجا) , مجلة قضايا سياسية , العدد52 , جامعة النهرين , 2018 , ص25.

(4)بشرى نواف سلطي الصرايرة , التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة العاملة وعلاقتهما في العنف الاسري , ط1 , دار الخليج للنشر والتوزيع , عمان , 2019 , ص17.

(5) وسيم حسام الدين الاحمد , التمكين السياسي للمرأة العربية , مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة , مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر , الرياض , 2016 , ص16.

(6)المصدر نفسه, ص17.

(7) ايمان عبد الحميد ابراهيم البهواشي , تمكين المرأة الامية من المشاركة في تنمية المجتمع المصري على ضوء المستجدات المحلية , مجلة البحث العلمي في التربية , العدد17 , جامعة عين شمس , 2016 , ص265.

(8) Ruth Alsop Nina Heinsohn , Measuring Empowerment in Practice (Structuring Analysis and Framing Indicators) , World Bank Policy Research Working Paper 3510, 2005 , p5.

(9) بشرى نواف سلطي الصرايرة , التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة العاملة وعلاقتهما في العنف الاسري , ط1 , دار الخليج للنشر والتوزيع , عمان , 2019 , ص38.

(10) المصدر نفسه , ص17.

(11) المصدر نفسه , ص115.

(12) المصدر نفسه , ص35 ، ص115.

(13) مالك عبد الحسين احمد , مصدر سابق , ص116.

(14) ليلى الرفاعي , تمكين المرأة (اشكالية المصطلح ووعورة التنفيذ) , الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت عن:
https://midan.aljazeera.net/

(15) ملك عبد الحسين احمد , مصدر سابق , ص116.

(16) الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت عن :
http://www.fayoum.edu.eg

(17) المصدر نفسه.

(18) حسام الدين علي مجيد , زالة سعيد يحيى الخطاط , نظام الكوتا النسوية بوصفه مدخلاً لبناء المجتمع العادل (دراسة في تمكين المرأة الكوردستانية) , مجلة العلوم السياسية , العدد55 , جامعة بغداد , 2018 , ص308.

(19) ابراهيم أمهال واخرون , الاسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة , ط1 , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر , قطر , 2016 , ص32.

(20) مجموعة مؤلفين , قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي , ط1 , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر , قطر , 2016 , ص30.

([21]) محمود فهمي الكردي , محمود فاضل عديرة , واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية , مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الاداب والعلوم الانسانية , العدد 2 , المجلد 36 , جامعة القاهرة , 2014 , ص103.

([22]) Zoe Oxaal with Sally Baden , Gender and empowerment (definitions , approaches and implications for policy) , Bridge(development-gender), Report no 40 , October , 1997 , p15.

([23]) المرأة التجليات وأفاق المستقبل , مؤتمر فيلادلفيا الدولي التاسع عشر , جامعة فيلادلفيا , كلية الآداب والفنون , 2014 , ص142.

([24]) محمود فهمي الكردي , محمود فاضل غديرة , مصدر سابق , ص102.

([25]) A group of authors , Women's Economic Empowerment , Issues paper , DAC Network on Gender Equality (Gendernet) , April 2011 , p6.

([26])A group of authors , Women's Economic Empowerment in the West Bank, Palestine, Riyada Consulting and Training , October 12th, 2010 , p21.

([27]) بشرى نواف سلطي الصرايرة , مصدر سابق , ص44.

([28]) المصدر نفسه , ص44.

([29]) محمود فهمي الكردي , محمود فاضل عديرة , مصدر سابق , ص103.

([30]) بيان وفد جمهورية العراق , الدورة الخامسة والخمسون للجنة وضع المرأة , امكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك من أجل تمكين المرأة من الحصول على فرص للعمل اللائق والمتفرغ , نيويورك , 2011 , ص3.

([31]) ينظر الى

- بيان وفد جمهورية العراق , مصدر سابق , ص3.
- مجموعة مؤلفين , النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها , تقرير الظل الى لجنة سيدوا , الجلسة السابعة والخمسين , 2014 , ص48.

([32]) دستور العراق الصادر عام 2005 , المادة(14) و(16) و(20) و(49) , ص6-15.

([33]) مجموعة مؤلفين , المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية الاعضاء بمنظمة المرأة العربية , ط1 , منظمة المرأة العربية للنشر والتوزيع , القاهرة , 2016 , ص36.

([34]) عبد الباسط عبد الرحيم عباس , أثر نظام الكوتا على ديمقراطية في العراق , الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت عن:

https://law.uodiyala.edu.iq

([35]) وسام حسام الدين الأحمد , التمكين السياسي للمرأة العربية , مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة , مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر , الرياض , 2016, ص161.

([36]) المصدر نفسه , ص161.

([37]) وصال نجيب العزاوي , المرأة العربية والتغيير السياسي , ط1 , دار أسامة للنشر والتوزيع , عمان , 2012 , ص160.

([38]) وسيم حسام الدين الأحمد , مصدر سابق , ص167.

([39]) وسيم حسام الدين الأحمد , مصدر سابق , ص166.

([40]) مجموعة مؤلفين , مصدر سابق , ص17

([41]) وسيم حسام الدين الاحمد , مصدر سابق , ص165.

([42]) وسيم حسام الدين الأحمد , مصدر سابق , ص168.

([43]) مصطفى الناجي , التمكين السياسي للمرأة (مفاهيم ومعوقات ومزايا) , مجلس النواب , الدورة النيابية الرابعة , السنة التشريعية الاولى , الفصل التشريعي الاول , بغداد , 2019 , ص11.

([44]) منى عزت وأخرون , المشاركة السياسية للمرأة , ط1 , مؤسسة فريدريش للنشر والتوزيع , مصر , 2017 , ص81.

([45]) امنة محمد علي , مصدر سابق , ص226.

([46]) صابر بلول , التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , العدد الثاني , المجلد25 , جامعة دمشق , 2009 , ص664.

([47]) وسيم حسام الدين الاحمد , مصدر سابق , ص168.

([48]) امنة محمد علي , مصدر سابق , ص226.

([49]) المصدر نفسه , ص226.

([50]) برنامج الامم المتحدة , التمكين الاقتصادي للمرأة (دمج المرأة في الاقتصاد العراقي) , 2011 , ص7.

([51])نبيل جعفر عبد الرضا , آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية , الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت عن:
http://www.ahewar.org/

([52])ينظر الى

- ثائر رحيم كاظم , معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي (دراسة ميدانية في جامعة القادسية) , مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية , العدد2 , المجلد24 , جامعة القادسية , 2016 , ص6.
- مجموعة مؤلفين , مصدر سابق , ص54.
- وصال نجيب العزاوي , المرأة العربية والتغيير السياسي , ط1 , دار اسامة للنشر والتوزيع , عمان , 2011 , ص70.

المصادر:

1- المعجم الوسيط , مجمع اللغة العربية , ط3 , الجزء الثاني , مطابع الاوفست للنشر والتوزيع.

2- أمهال , ابراهيم , الاسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة , ط1 , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر , قطر , 2016 .

3- أحمد , مالك عبد الحسين , تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية , مجلة الاقتصادي الخليجي , العدد23 , المجلد29 , جامعة البصرة , 2012 .

4- الأحمد , وسيم حسام الدين , التمكين السياسي للمرأة العربية , مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة , مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر , الرياض , 2016 .

5- بيان وفد جمهورية العراق , الدورة الخامسة والخمسون للجنة وضع المرأة , امكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك من أجل تمكين المرأة من الحصول على فرص للعمل اللائق والمتفرغ , نيويورك , 2011 .

6- بلول , صابر , التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , العدد الثاني , المجلد25 , جامعة دمشق , 2009.

7- البهواشي , ايمان عبد الحميد ابراهيم , تمكين المرأة الامية من المشاركة في تنمية المجتمع المصري على ضوء المستجدات المحلية , مجلة البحث العلمي في التربية , العدد17 , جامعة عين شمس , 2016 .

8- برنامج الامم المتحدة , التمكين الاقتصادي للمرأة (دمج المرأة في الاقتصاد العراقي) , 2011.

9- دستور العراق الصادر عام 2005 , المادة(14) و(16) و(20) و(49) .

10- سويدان , باسم كريم , تمكين المرأة سياسيا في الديمقراطيات الناشئة (المرأة العراقية أنموذجا) , مجلة قضايا سياسية , العدد52 , جامعة النهرين , 2018.

11- الصرايرة , بشرى نواف سلطي , التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة العاملة وعلاقتهما في العنف الاسري , ط1 , دار الخليج للنشر والتوزيع , عمان , 2019 .

12- عزت , منى , المشاركة السياسية للمرأة , ط1 , مؤسسة فريدريش للنشر والتوزيع , مصر , 2017.

13- العزاوي , وصال نجيب , المرأة العربية والتغيير السياسي , ط1 , دار أسامة للنشر والتوزيع , عمان , 2012.

14- مجموعة مؤلفين , المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية الاعضاء بمنظمة المرأة العربية , ط1 , منظمة المرأة العربية للنشر والتوزيع , القاهرة , 2016 .

15- مجيد , حسام الدين علي , زالة سعيد يحيى الخطاط , نظام الكوتا النسوية بوصفه مدخلاً لبناء المجتمع العادل (دراسة في تمكين المرأة الكوردستانية) , مجلة العلوم السياسية , العدد55 , جامعة بغداد , 2018 .

16- مجموعة مؤلفين , قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي , ط1 , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر , قطر , 2016 .

17- المرأة التجليات وأفاق المستقبل , مؤتمر فيلادلفيا الدولي التاسع عشر , جامعة فيلادلفيا , كلية الاداب والفنون , 2014.

18- مجموعة مؤلفين , النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها , تقرير الظل الى لجنة سيدوا , الجلسة السابعة والخمسين , 2014 .

19- كاظم , ثائر رحيم , معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي (دراسة ميدانية في جامعة القادسية) , مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية , العدد2 , المجلد24 , جامعة القادسية , 2016.

20- الكردي , محمود فهمي , محمود فاضل عديرة , واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية , مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الاداب والعلوم الانسانية , العدد 2 , المجلد 36 , جامعة القاهرة , 2014.

21- الناجي , مصطفى , التمكين السياسي للمرأة (مفاهيم ومعوقات ومزايا) , مجلس النواب , الدورة النيابية الرابعة , السنة التشريعية الاولى , الفصل التشريعي الاول , بغداد , 2019.

22- A group of authors , Women's Economic Empowerment , Issues paper , DAC Network on Gender Equality (Gendernet) , April 2011 .

23- A group of authors , Women's Economic Empowerment in the West Bank, Palestine, Riyada Consulting and Training , October 12th, 2010 .

24- Ruth Alsop Nina Heinsohn , Measuring Empowerment in Practice (Structuring Analysis and Framing Indicators) , World Bank Policy Research Working Paper 3510, 2005 .

25- Zoe Oxaal with Sally Baden , Gender and empowerment (definitions , approaches and implications for policy) , Bridge(development-gender), Report no 40 , October , 1997 , p15.

26- الرفاعي , ليلى , تمكين المرأة (اشكالية المصطلح ووعورة التنفيذ) , الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت عن:
https://midan.aljazeera.net

27- عباس , عبد الباسط عبد الرحيم , أثر نظام الكوتا على ديمقراطية في العراق , الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت عن:
https://law.uodiyala.edu.iq

28- عبد الرضا , نبيل جعفر, آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية , الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت عن:
http://www.ahewar.org